



المركز الوطني للمجتمع المدني



كفاءات + للتدريب و تطوير قدرات المجتمع المدني
منصة تكوين عن بعد خاصة بالمجتمع المدني

ممارسة الديمقراطية التشاركية ضمن المقاربة الإقليمية للتنمية

المدرّب قارة مصطفى خالد



أهداف التدريب

تحديد كفاءات و آليات ممارسة الديمقراطية التشاركية حسب السياق المحلي

التعرف على كفاءات المساهمة في مسار تنمية محلية شاملة متكاملة ومستدامة

فهم العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية الشاملة، المتكاملة والمستدامة



برنامج دورة التدريب

المشاركة ، المواطنة والمقاربة الإقليمية للتنمية

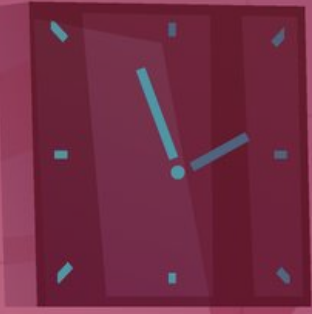
الجمعية كمشروع مساهم في التنمية المحلية



المحور الأول

مفاهيم عامة

الصالح العام
الجمعية
الإقليم



الصالح العام

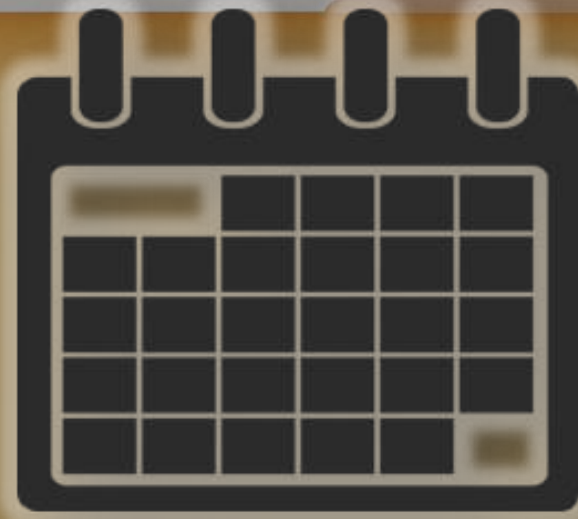
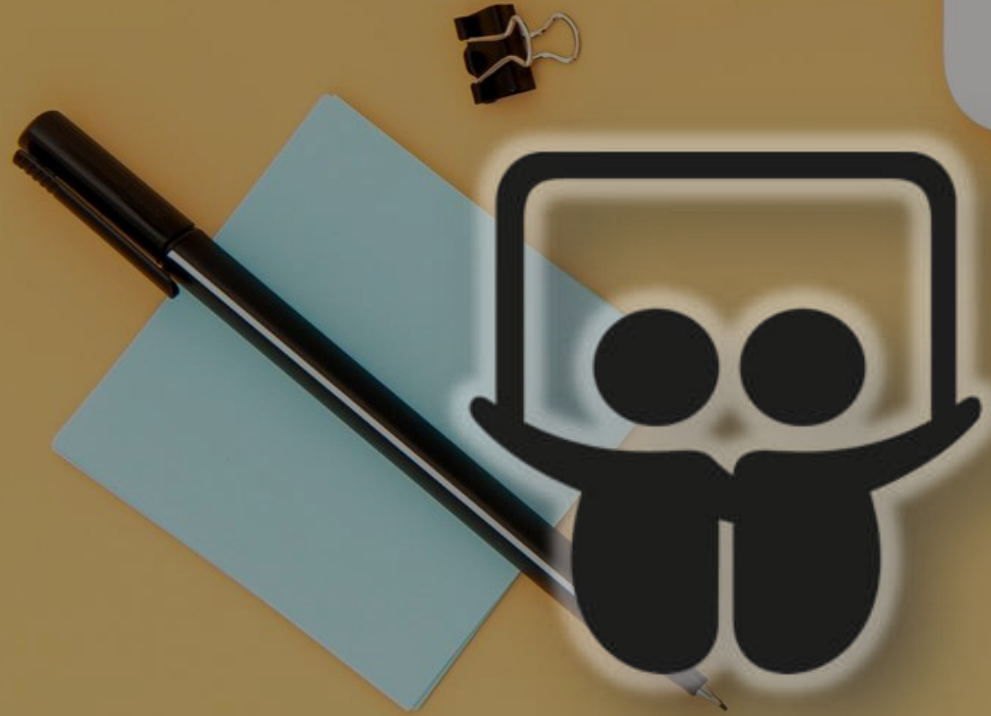
هو **الاهتمام المشترك للمجتمع** كون جميع أعضائه يعتمدون على بعضهم البعض وليس مجموع مصالح فردية،

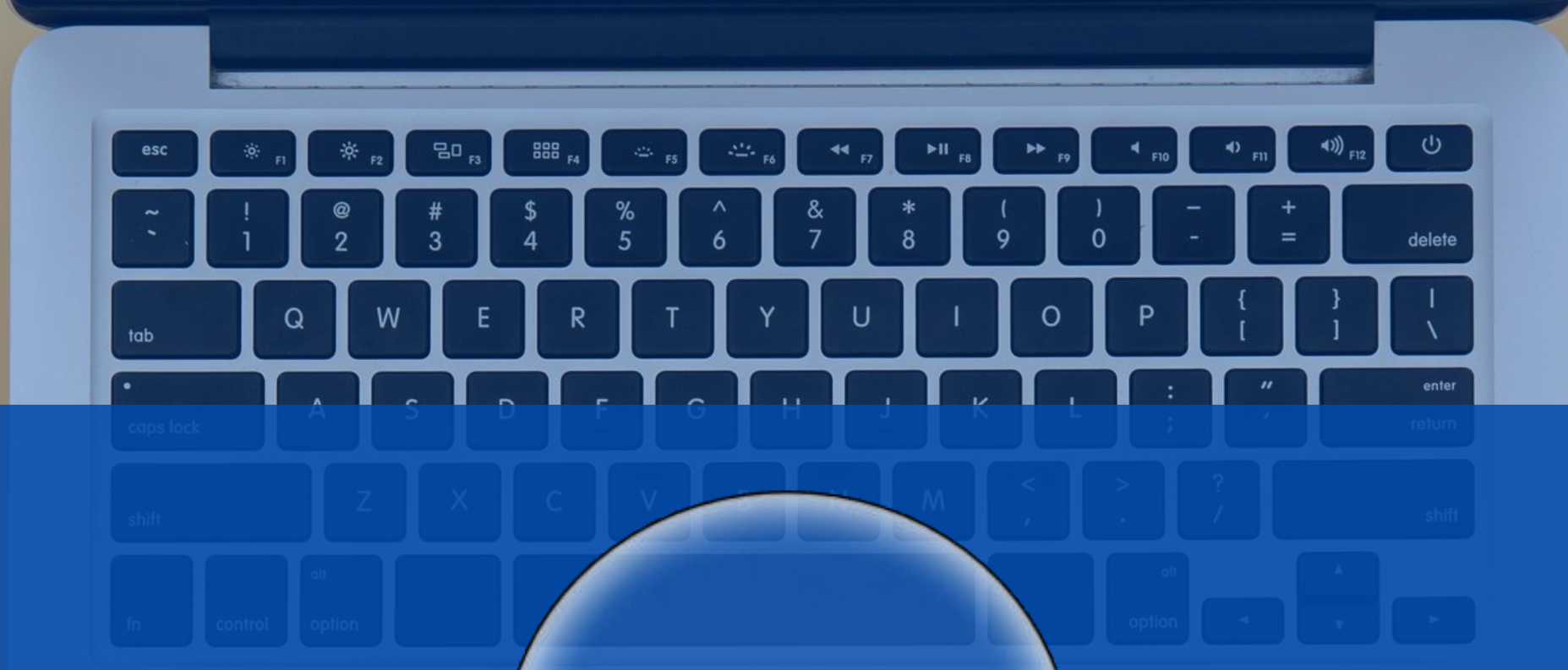
إنها مصلحة الجميع التي لا تتجزأ والتي تتجاوز المصلحة الخاصة لفرد أو لمجموعة لخدمة أكبر عدد من الأفراد -روسو-



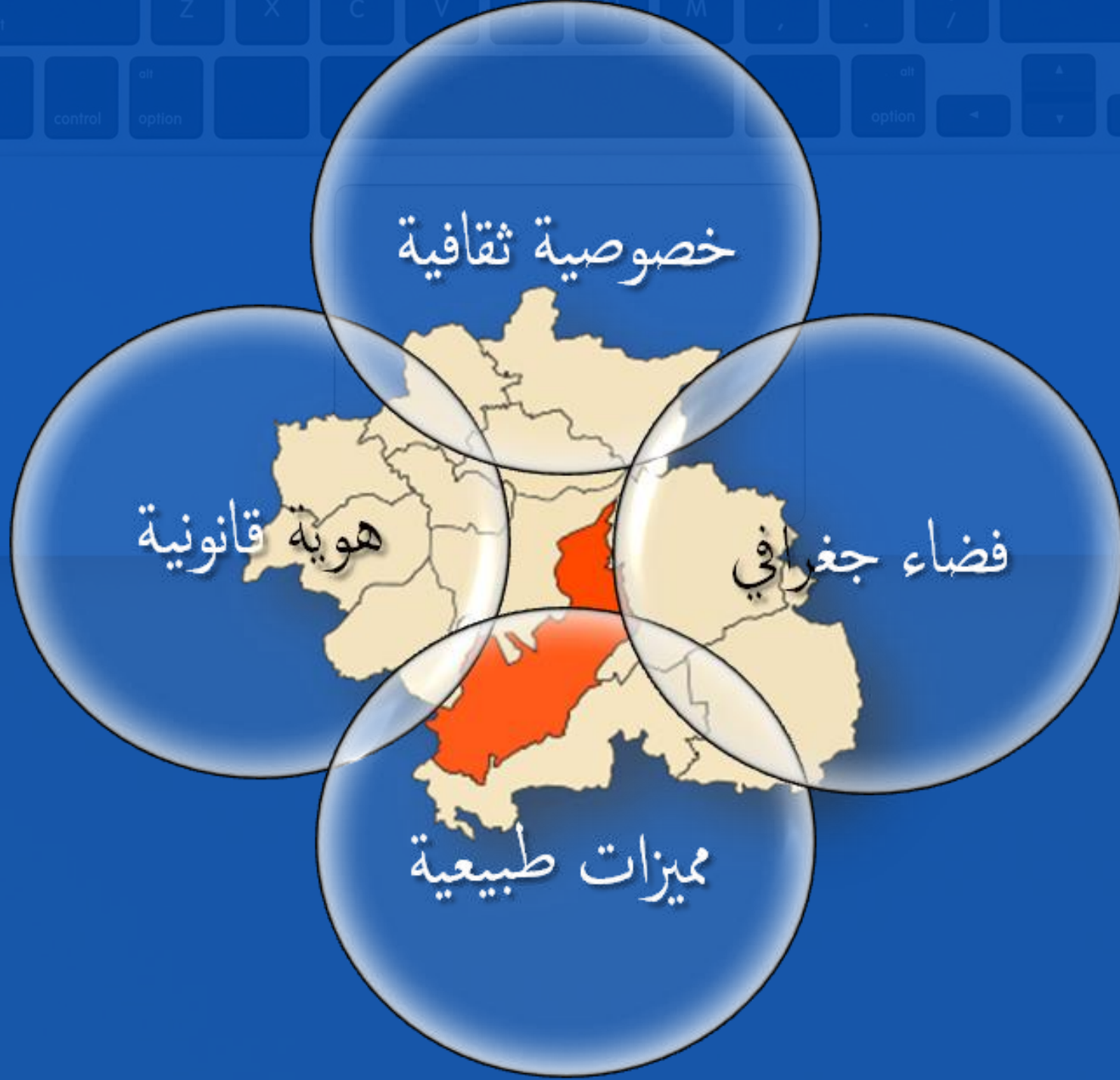
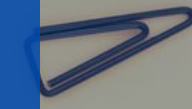
الجمعية

تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين في إطار تعاقدي لمدة زمنية بغرض ممارسة أنشطة لتحقيق أهداف غير ربحية في إطار الصالح العام





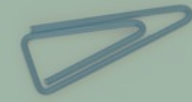
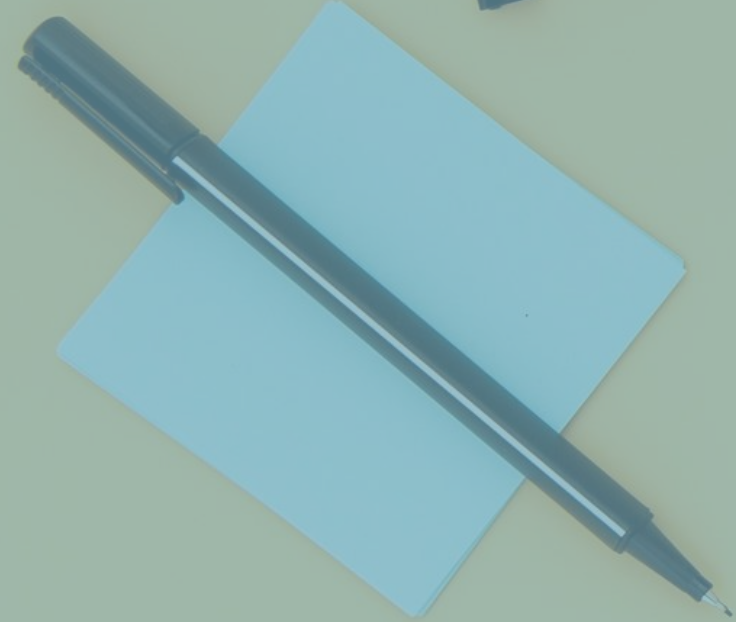
الإقليم





المحور الثاني

المشاركة المواطنة والمقاربة الاقليمية للتنمية



آليات التحاور العمومي

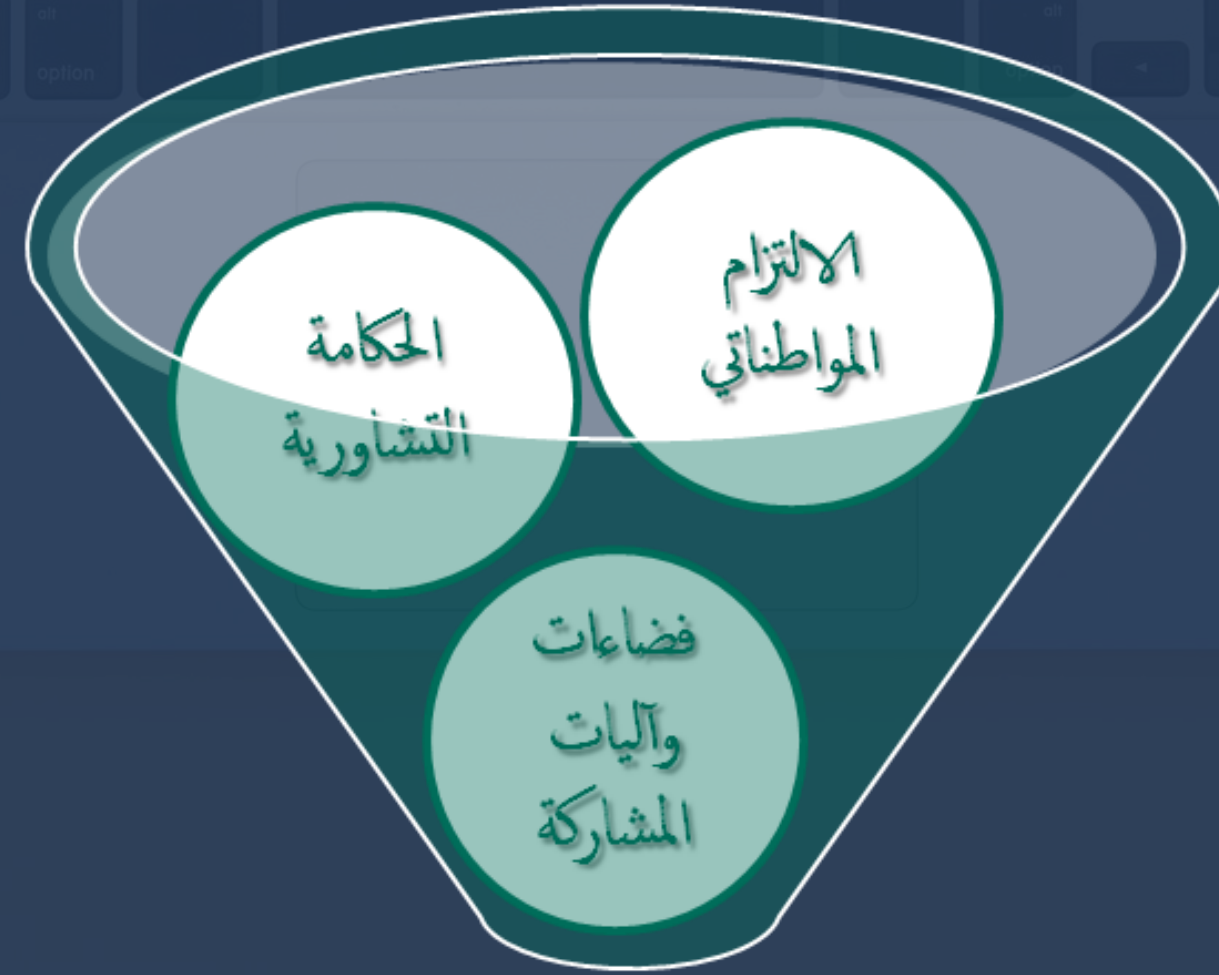


آليات التحاور العمومي

آلية التحاور	التعريف
التشاور	البحث عن توافق بين الأطراف قبل اتخاذ قرار أو مشروع من قبل طرف واحد
النقاش	تبادل وجهات النظر لبلورة رأي عن طريق مواجهة الآخر دون حتمية اجماع أو حتى اتخاذ قرار
التفاوض	لا يهدف لاتخاذ قرار مشترك وإنما التحضير لقرار مستقبلي يتخذه طرف واحد
الوساطة	تتطلب تدخل وسيط لتسهيل إيجاد توافق بين الأطراف
الاستشارة	جمع آراء أو الإشعار برأي
الإعلام	عنصر أساسي في الديمقراطية، كالإعلام بمشروع قرار



متطلبات ممارسة الديمقراطية التشاركية



الديمقراطية التشاركية



PL
US

متطلبات ممارسة الديمقراطية التشاركية

التشاور

(البحث عن توافق بين
الأطراف قبل اتخاذ قرار)

الحكومة التشاركية

(مسار اتخاذ قرار يتطلب التشاور
مع السكان وضمان مشاركتهم
الفعالة)

الحكومة

(طريقة إدارة الشأن
العام)



ممارسة الديمقراطية التشاركية

المشاركة المواطنة



المجتمع المدني

تخضع الديمقراطية التمثيلية لمبدأ الأغلبية العديدة لهذا قد لا تضمن التمثيل في المجالس المحلية سوى لاختيار الأغلبية "الناخبة" لهذا جاءت الديمقراطية التشاركية كمقاربة مكتملة تضمن إشراك كل فئات الساكنة سواء على أساس جغرافي أو فئوي (مناطق ظل، نساء، ذوي إعاقة،.....) بصورة تشاورية وتفاعلية في مسار صناعة القرار المحلي

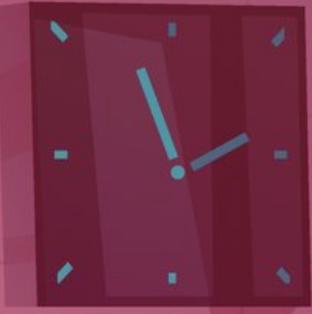
الحكومة التشاركية



المجالس المنتخبة

ممارسة الديمقراطية التمثيلية

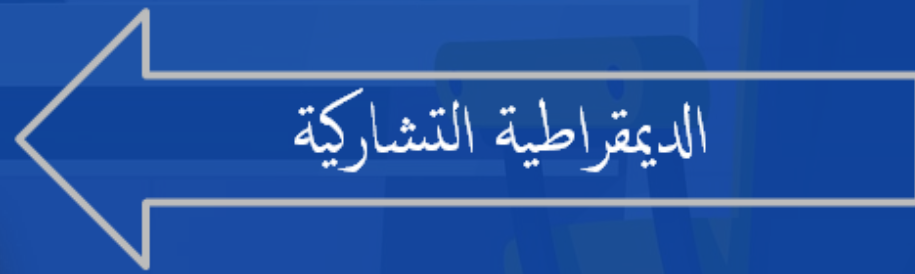




الديمقراطية التشاركية لا تعوض الديمقراطية التمثيلية بل تكملها لأنها تسمح للمجتمع المدني بكل أطيافه بالمشاركة المباشرة وبصورة أشمل وأكمل وأدوم في كل حلقات سلسلة اتخاذ القرار ومسار التنمية المحلية



التنمية المحلية الشاملة، المتكاملة والمستدامة



المجتمع المدني



مخطط تنمية مبني على رؤية استراتيجية للإقليم

تنمية محلية شاملة،
متكاملة
ومستدامة

تعبئة الفاعلين المحليين
لإطلاق مسار التنمية المحلية

إرساء الفضاء البلدي للمشاركة المواطنة
كأداة للتخطيط الإقليمي

آليات وفضاءات ممارسة الديمقراطية التشاركية

هيئة استشارية



جمعية



لجنة حي



مواطن



الإعلام
التشااور
الاستشارة
الإشراك
الدعم

الدستور (16)
قانون البلدية (11-14)
ميثاق المواطنة البلدي
(البلديات النموذجية
لمشروع كابدال)

المرافعة
الاقتراح
الدعم / المشاركة
التقييم
المساعدة
الوساطة
التمثيل



المجالس المنتخبة المحلية

الديمقراطية التشاركية

المادة 16 من الدستور. تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لا سيما من خلال المجتمع المدني

قانون البلدية - (المستوى المحلي) الديمقراطية التشاركية

المادة 11 : تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري. يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون. ويمكن في هذا المجال استعمال، على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة. كما يمكن المجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.

المادة 12 : قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجوّاري المذكور في المادة 11 أعلاه، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم. يتم تنظيم هذا الإطار طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.



الديمقراطية التشاركية (المستوى المحلي) قانون البلدية

المادة 13 : يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، أن يستعين بصفة استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير و/أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم.

المادة 14 : يمكن كل شخص الاطلاع على مستخرجات مداوات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية. ويمكن كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته، مع مراعاة أحكام المادة 56 أدناه. تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الديمقراطية التشاركية (المستوى المركزي) - الدستور

المادة 213 من الدستور

.....يساهم المرصد الوطني للمجتمع المدني في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشرك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.....

المادة 210 من الدستور

.....يتولى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على وجه الخصوص مهمة :
-توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المستدامة.....

المادة 205 من الدستور

تتولى السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته على الخصوص المهام الآتية:
.....المساهمة في تدعيم قدرات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مجال مكافحة الفساد...

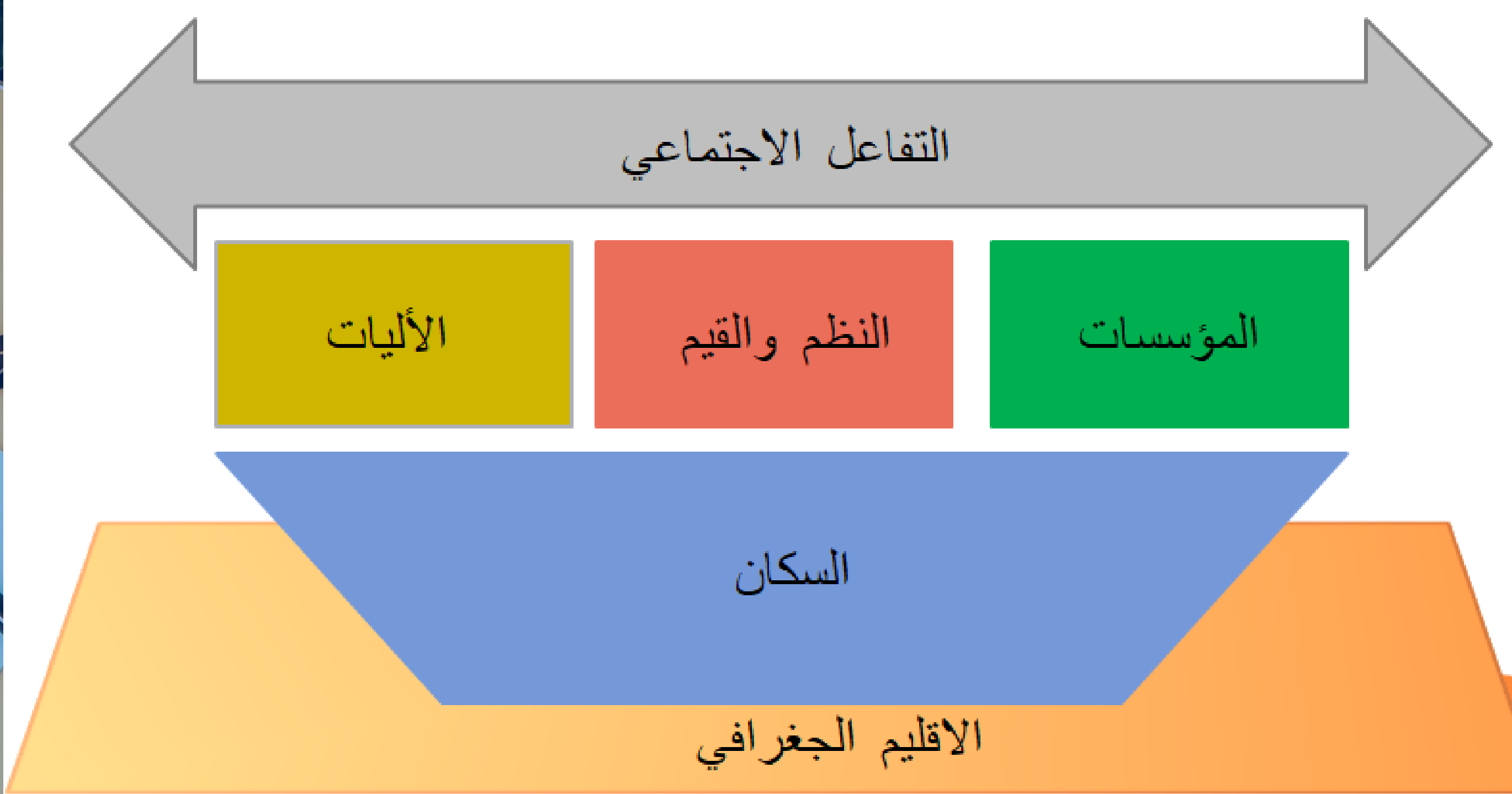
المجتمع المحلي

- ترقية مقاربة تكاملية للتنمية (متعددة الفاعلين، متعددة القطاعات ومتعددة المستويات)
- التلاحم الاجتماعي، التضامن ما بين الأقاليم وما بين الأجيال.
- ازدهار ورفاهية جميع المقيمين.
- مكافحة التغير المناخي وحماية التنوع البيئي والبيئة.

تموقع الجمعية كفاعل في التنمية المحلية يتطلب دمج
المشروع الجمعي في الاستراتيجية الإقليمية للتنمية



سيرورة المجتمع المحلي





الشمل كاستجابة لحاجيات الإقليم ومكنوناته

السماح للجميع بالمشاركة بشكل فعال في مسار تنمية الإقليم، بغض النظر عن أشكالهم ونوع جنسهم وسنهم وأصولهم، انتماءاتهم أو وضعهم الاجتماعي، من خلال المساهمة في خلق الفرص وتقاسم فوائد التنمية والمشاركة في صناعة القرار. الشمل هو وسيلة وهدف للتنمية في آن واحد، من خلال ضمان أن تكون التنمية لفائدة الجميع بما في ذلك الفئات الأكثر عرضة للاستضعاف



أسس مشاركة المجتمع المدني في التنمية الشاملة



مسار تنمية الإقليم

المجتمع المدني بكل أطيافه، فئاته ومكوناته

أسس المشاركة في التنمية الشاملة



الحماية القانونية من مخاطر الحرمان
من الثروة والحقوق والخدمات،..... إلخ



إمكانية تحقيق التطلعات
والارتقاء في إطار حماية قانونية



قدرة المشاركة والتأثير في الشأن
المحلي ومن خلالها التأثير على آفاق
التنمية المحلية.

1- الحماية

3- التأثير

2- التمكين



الإقليم من منظور التنمية المستدامة

الإقليم مجال نشط ديناميكي أين تتطافر
بانسجام سياسات التنمية المختلفة

Politiques Top down
سياسة المعالجة من الأعلى إلى الأسفل



نظام محلي إقليمي:

شامل، يتكامل فيه المتدخلون: الفواعل، القطاعات،
المستويات بعد بلورة رؤية استراتيجية، وتتجاوز آثاره الحدود

الإدارية



Politiques Bottom up

استراتيجية المعالجة من الأسفل إلى الأعلى



الإقليم ذو حدود إدارية «البلدية»



الإقليم: أداة ومجال سلبي لاستقبال
وتنفيذ سياسة التنمية

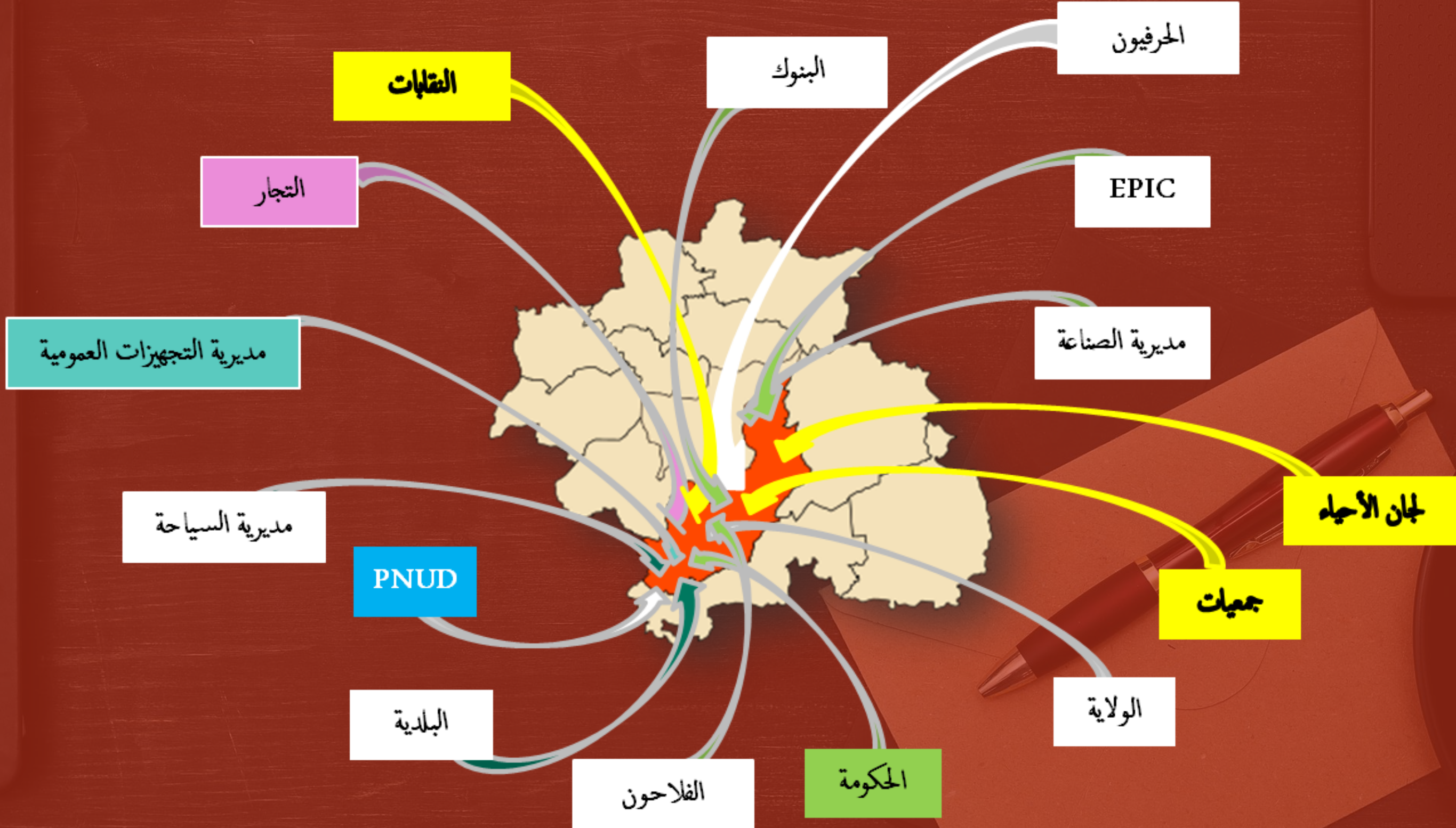




المقاربة المتكاملة في التنمية

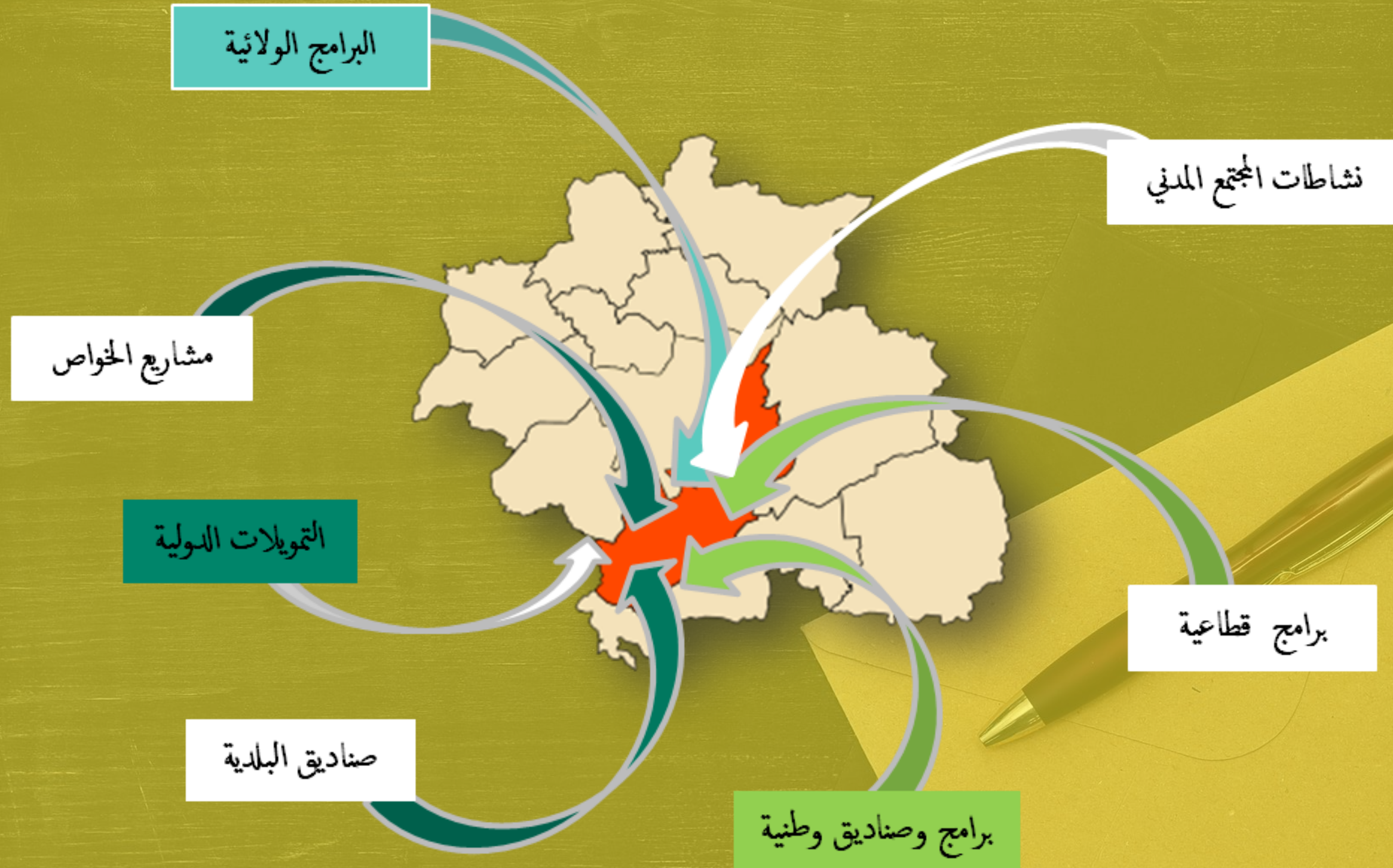


فاعلو التنمية في الإقليم





برامج التنمية في الإقليم



المقاربة الإقليمية في التنمية

شمل

الفواعل

الحكومة
السلطات المحلية
المؤسسات
الفاعلون الاقتصاديون
الجامعات
المجتمع المدني

.....

تنسيق

المستويات

الأمم المتحدة/الشركات الدولية
الدولة
الولاية
البلدية

تكامل

القطاعات

الصناعة
الزراعة
الري
التجارة
المؤسسات الصغيرة
الصحة
الإدارة العمومية

المقاربة الإقليمية في التخطيط الاستراتيجي للتنمية

من الإقليم	للإقليم	مع الإقليم	في الإقليم
الموارد	الرهانات / الأهداف	الوسائل	التأثيرات
المادية واللامادية	مشاكل، فرص، إمكانيات، احتياجات	فاعلون محليون، سياسات، موارد مالية، استثمارات محلية	أثر، نقاط الضعف، نقاط القوة، مخاطر، تهديدات

الإقليم في مقارنة التنمية الشاملة، المتكاملة والمستدامة

**بيئة جغرافية بخصائصها وإمكانياتها حاضنة لنظام اجتماعي، اقتصادي وثقافي ما يؤدي لنشأة
مصلحة مشتركة بين مختلف الفئات الساكنة، ومنه فإن المقاربة الإقليمية للتنمية تستجيب لرهانات
التنمية المستدامة وهذا عن طريق:**

- 1- تعزيز التفاعل بين مختلف الفاعلين (**مجتمع مدني**، مؤسسات وفاعلين اقتصاديين.....) بما يسهل استخدام المعارف، المهارات وموارد الإقليم (**تعدد الفاعلين وتضافر جهودهم**)
- 2- ترقية التنسيق بين مختلف مستويات الحكامة (بلدية، دائرة/ولاية منتدبة، ولاية وحكومة) للربط بين احتياجات وإمكانيات الإقليم ودور الدولة (**تعدد المستويات الإدارية والتفاعل فيما بينها**)
اقترح حلول مشتركة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة (الاجتماعية، البيئية والاقتصادية) وقطاعات النشاط المختلفة (صحة، تعليم، عمل، نقل، تجارة، فلاحية، صناعة...) لبناء مبادرات متكاملة (**قطاعية مشتركة ومتناغمة**)



المحور الثالث

الجمعية كمشروع تنموية

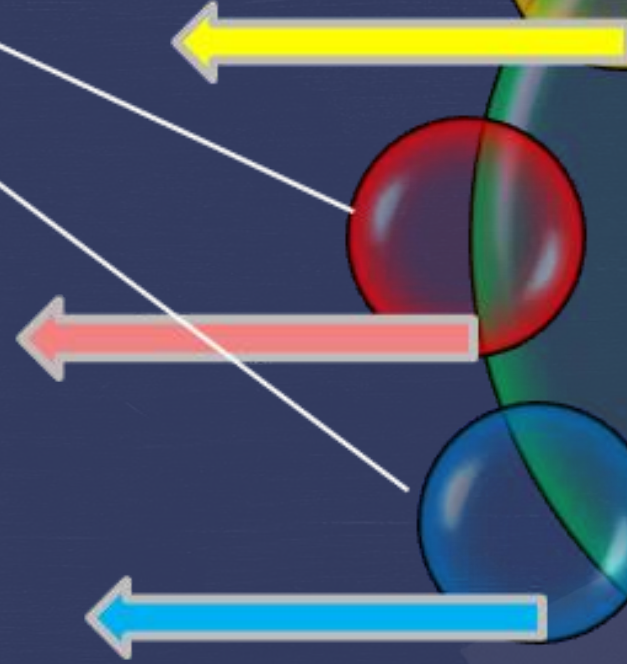
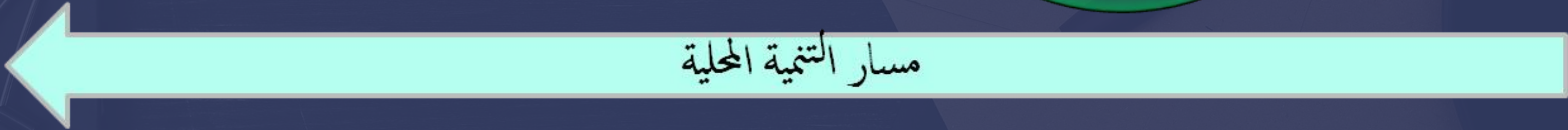


الجمعية من منظور التنمية المحلية المستدامة

مشاريع الجمعية

الجمعية كمشروع تنمية

مسار التنمية المحلية



المسار التشاركي لمخطط تنمية محلية



1- تشخيص
تشاركي لرهانات
 واحتياجات الإقليم

2- بلورة رؤية
استراتيجية للإقليم

3- التخطيط
الاستراتيجي لتنمية
الإقليم

4- صياغة مخطط
تنمية محلي تشاركي

5- برجة تشاركية
للمشاريع ومتابعتها

6- تقديم حصيلة
النشاطات التنموية
للتقييم التشاركي



PK
PL
US

خطوات بناء مشروع جمعية

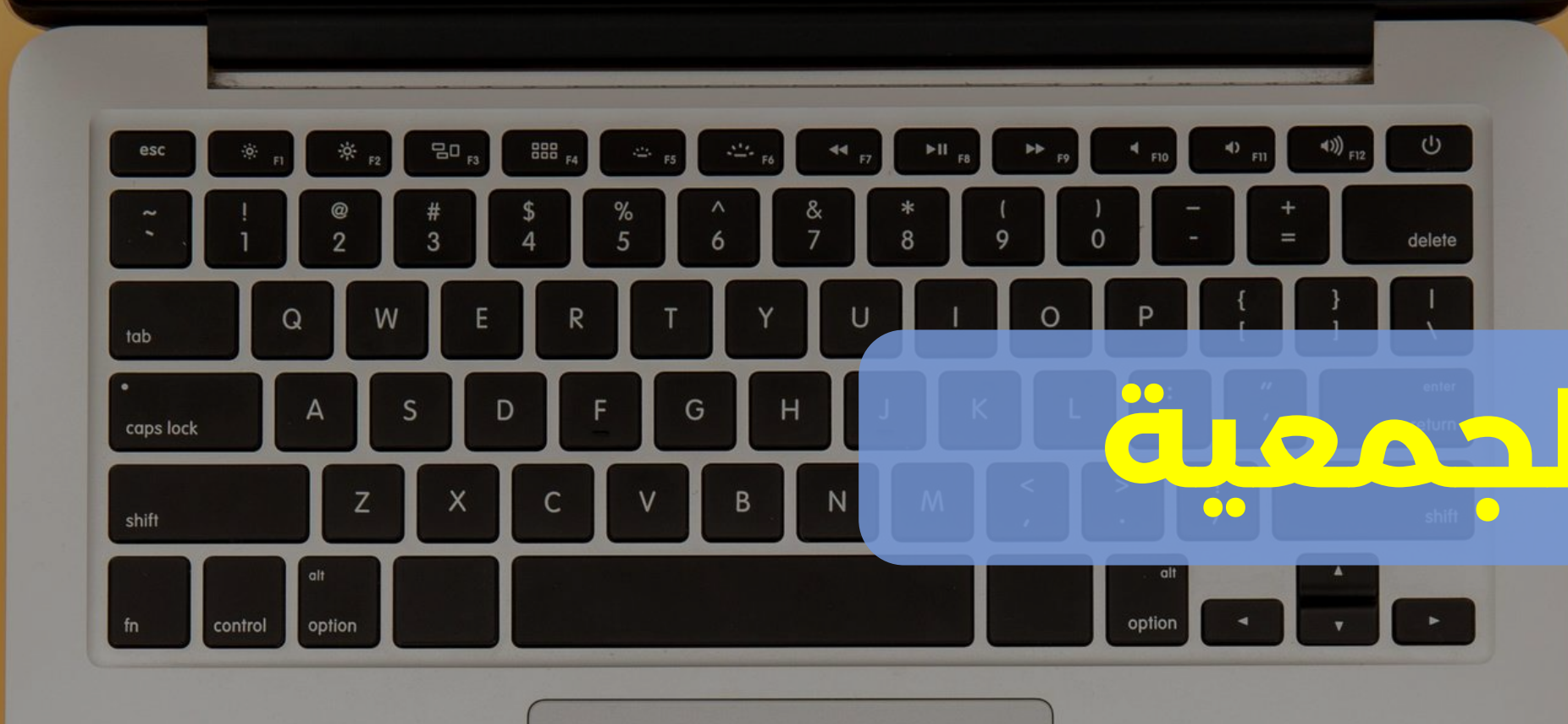
تحديد المصالح المشتركة بين المؤسسين

بلورة رؤية مشتركة للوضعية المرغوبة مع الأعضاء

وضع أهداف واضحة واقعية للجمعية

تحديد استراتيجيات عمل وتحويلها لمخططات عمل سنوية

التواصل مع الشركاء المحتملين في الإقليم وبناء علاقات استراتيجية



بلورة رؤية للجمعية



التحديات التي تواجه المشروع الجمعي

من الناحية الاستراتيجية

- يسمح للجمعية بالتموقع داخل نظام إقليمي لعلاقات وفاعلين وموارد، ويتطلب ذلك تحديد رؤية استراتيجية

من الناحية العملية

- تحديد الأدوات والآليات الخاصة بسير الجمعية ويسمح بتحويل الرؤية والاستراتيجية إلى مشاريع وأعمال فعلية ملموسة